الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.68

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
19 September 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد درويش (نائب الرئيس) ..... (مصر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

البند ١٢٤: خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١١٨: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-43906 (A)
0043906

في غياب السيدة وينسلي (استراليا)، تولى السيد درويش (نائب الرئيس)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/54/819)

١ - **الرئيس:** لفت انتباه اللجنة إلى رسالة واردة من الأمين العام (A/54/819) بشأن تمويل البعثة المدنية الدولية لتقديم الدعم في هايتي.

٢ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): ذكر اللجنة بأن الجمعية العامة أنشأت البعثة بموجب قرارها ١٩٣/٤٥ وخصصت لها مبلغ ٩,٢ مليون دولار في إطار الميزانية العادية. وقال إن عنصر المساعدة التقنية الهام الذي يستهدف بناء القدرات والمقدرة تكلفته بحوالي ١٤,٧ مليون دولار كان مقررا تمويله من الموارد الخارجة عن الميزانية. وقد أفاد الأمين العام في رسالته المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ (A/54/819) أنه لم ترد حتى ذلك التاريخ أي تبرعات للصندوق الاستئماني للبعثة مما ترتب عليه استهلال عملها في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٠، بإبقاء مجموعة الموظفين الأساسيين وحدها في منطقة البعثة. غير أنه ورد منذ ذلك التاريخ زهاء ١١,٥ مليون دولار في شكل تبرعات. ومن المتوقع أيضا ورود مبلغ ١,٧ مليون دولار في وقت قريب بما يصل بالمجموع إلى ١٣ مليون دولار. ولاحظ أن تدبير التمويل اللازم للبعثة لم يعد يمثل مشكلة، ولذلك اقترح أن يضع مكتبه المسألة قيد النظر وأن يقدم إلى الجمعية العامة إفادة بشأنها، إذا اقتضى الأمر، في دورتها الخامسة والخمسين.

٣ - **السيد راموس** (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد ظل يقدم منذ البداية مساعدة كاملة لعملية إنشاء البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي التي جاءت في أعقاب عدة بعثات سابقة عليها، وإنه أبدى ترحيبه بوجه خاص بإعادة تركيز محاور عملها حول الأعمدة الثلاث الرئيسية المتمثلة في العدالة وحقوق الإنسان وقوة الشرطة.

٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد في هذا الوقت المبدأ القائل بأنه ينبغي تمويل البعثات السياسية الخاصة من الميزانية العادية في الأساس، ويصر على أنه ينبغي أن يتخذ كسابقة نمط تمويل البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي التي يأتي أكثر من نصف ميزانيتها من التبرعات.

٥ - وقال إن المعلومات التي تفيد بعدم ورود تبرعات حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ تسبب انزعاجا شديدا لدى الاتحاد الأوروبي لأن المهام الأساسية للبعثة المتصلة بالعدالة وحقوق الإنسان وعمليات الشرطة ستمول من الموارد الخارجة عن الميزانية. وبدون هذه المهام لن يتسنى للبعثة النهوض بولايتها.

٦ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالارتياح لعلمه بأن الجزء الرئيسي من التبرعات قد تم سداده، ويأمل أن يتاح في المستقبل التمويل الكافي للبعثات السياسية الخاصة التي تكون أهميتها بالنسبة لاستقرار البلد مثل أهمية البعثة المدنية الدولية في هايتي.

٧ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه يود أن يعرب مرة أخرى عن التزام وفده القوي بالبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وبتوفير تمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية. وقال إن البعثة الجديدة تمثل الخطوة الأخيرة في مسيرة التحول من حفظ السلام وعمليات الشرطة إلى مرحلة بناء المؤسسات. وقال إنه يأسف لتأخر

وصول التبرعات المعلنة، ولكنه يود أن يذكر أن الولايات المتحدة قدمت إلى الصندوق الاستئماني تمويلا في شكل تبرعات أكبر مما قدمه أي بلد آخر.

٨ - **السيد أور** (كندا): قال إنه يلاحظ من تقرير المراقب المالي أن الدفعة الأولى المقدمة من كندا وقدرها ١,٧ مليون دولار قبضت حسب الأصول. وقال إن الدفعة الثانية لكندا ستقدم في القريب العاجل. وقال إنه يود أن يعرف عدد الدول التي أعلنت عن تبرع للصندوق الاستئماني للبعثة وعدد الدول التي دفعت تبرعاتها بالفعل.

٩ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال إن الولايات المتحدة وكندا هما الدولتان المتبرعتان الوحيدتان.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/C.5/54/62)

١٠ - **الرئيس**: لفت الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة من رئيسة لجنة المؤتمرات إلى اللجنة الخامسة (A/C.5/54/62) بشأن إمكانية عقد دورة عام ٢٠٠٠ الموضوعية للجنة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، حسبما طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٢٣ من الجزء باء من قرارها ٥٢/٢٤٨.

١١ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد الاقتراح الوارد في الرسالة، ويأمل أن تتوصل اللجنة الخامسة إلى قرار سريع بشأن هذه المسألة التي يعلق عليها وفده أهمية كبيرة. وقال إن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يمثل مركزا مهما بالنسبة للبلدان النامية.

١٢ - **السيدة بينتلي أندرسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الاقتراح الوارد في الرسالة لا يمس مكتب الأمم المتحدة في نيروبي فحسب وإنما يمس أيضا أداء اللجنة الخامسة ولجنة المؤتمرات. وقالت إن اللجنة الخامسة لا تثق فيما يبدو في إمكانية قيام الأمانة العامة بوضع خطة عمل لزيادة الاستفادة من خدمات المؤتمرات في مكتب نيروبي، بعد أن أصبحت الموارد متاحة لذلك. ومضت قائلة إن اللجنة تبدو بذلك وكأنها تتنازل عن دورها كقيِّم على الميزانية باقتراح إجراءات من دون معرفة بالآثار المالية التي تترتب عليها. وعلاوة على ذلك، فإن عمل لجنة المؤتمرات كان دائما ولا يزال يؤدى في نيويورك.

١٣ - وقالت إن وفدها يود أن يحصل على إيضاحات بشأن المنظمات التي يجوز لها استعمال مرافق خدمات المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة في سائر أنحاء العالم. وأردفت قائلة إن وفدها مع تأييده التام لمفهوم الاستفادة الكاملة من المرافق الموجودة في نيروبي، يود أن يعرف ما إذا كان قد جرى التفكير على أي نحو من الأنحاء في تسويق الخدمات المتاحة في نيروبي بين المنظمات الأخرى، أو شن حملة لزيادة وعي الحكومات بأهمية الاستفادة من هذه الخدمات. وقالت إنه لو كان لنيروبي أن تتحول إلى حالة اختبار بالنسبة لجميع المراكز التي لا يستفاد كل الاستفادة من خدماتها، فإن هذا التحدي يتطلب التصدي له من خلال وضع خطة متدبرة تتوخى الاستخدام المسؤول والقابل للتنبؤ والممكن توثيقه للموارد الشحيحة. واختتمت حديثها قائلة إنه لا ينبغي للجنة الخامسة أن تقدم على اتخاذ قرارات متسرعة دون أن تتيح للأمانة العامة فرصة إجراء دراسة وافية لهذه المشكلة.

١٤ - **السيد أوداغا جالومايو** (أوغندا): تكلم باسم جماعة شرق أفريقيا فقال إن الجماعة تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية، وتود أن تشكر الأمانة العامة ولجنة المؤتمرات على بعد نظرهما الذي تجلى في أخذهما قرار الجمعية العامة مأخذ الجد والتماسهما السبل لتنفيذه. وقال إنه ينبغي للجنة الخامسة أن تشجع وتدعم اقتراح لجنة المؤتمرات الداعي إلى عقد دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٠ في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وألا تفتح مرة أخرى مناقشة جرت بالفعل في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

١٥ - **السيد راموس** (البرتغال): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد يود أن يحصل في المشاورات غير الرسمية على معلومات أكثر تحديدا عن الأسباب الداعية إلى عقد الدورة في نيروبي. فالأسباب التي طرحت في الفقرة ٢ من الرسالة لا تصوغ، في رأي الاتحاد، تطبيق قرار الجمعية العامة ١٧٩٨ (د-١٧).

١٦ - **السيد فوكوي** (اليابان): قال إن وفده يؤيد الرأي الذي ينادي بزيادة الاستفادة من مرافق نيروبي، وإنه سيكون ممتنا إذا حصل على بيانات حديثة من استخدام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية بهذه المرافق.

١٧ - **السيد أور** (كندا): قال إن وفده لا يعترض على عقد دورة عام ٢٠٠٠ الموضوعية للجنة المؤتمرات في نيروبي. إلا أنه يرى أن لجنة المؤتمرات هيئة تمثل الدول الأعضاء وليست هيئة خبراء، وإذا كان هذا الأمر صحيحا فإن وفده لا يرى سببا لتحمل مصروفات السفر والإعاشة.

١٨ - **السيدة بيرغو رودريغز** (كوبا): قالت إن وفدها يؤكد من جديد تأييده الكامل لتحقيق الاستفادة الكاملة من جميع مراكز المؤتمرات في الأمم المتحدة. وإنها مسرورة لأن لجنة المؤتمرات قد أيدت طلب الجمعية العامة، وإنها تأمل أن تتخذ اللجنة الخامسة أيضا قرارا إيجابيا في هذا الشأن.

١٩ - **السيد بارك هاي يون** (جمهورية كوريا): قال إن وفده لا يعارض انعقاد دورة عام ٢٠٠٠ للجنة المؤتمرات في نيروبي، لكنه يريد أن يحصل على قدر أكبر من التفاصيل عن الأسباب الدافعة لذلك، كما يود إجراء مزيد من المناقشة للمسألة في مشاورات غير رسمية.

٢٠ - **السيد مير محمد** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن تأييد وفده التام لأي مبادرة تهدف إلى زيادة الاستفادة من خدمات المؤتمرات في مكتب نيروبي. وقال إن الجمعية العامة طلبت في قرارها، من لجنة المؤتمرات، أن تتقدم باقتراح في هذا الخصوص. وبما أن لجنة المؤتمرات قد فعلت ما طلب منها، فإنه يتعين على اللجنة الخامسة أن تنظر في الاقتراح بإيجابية.

٢١ - **السيد كاندانغا** (ناميبيا): قال إن وفده يشاطر وفدي أوغندا والجمهورية العربية السورية رأيهما. وإن اللجنة الخامسة، لو أيدت انعقاد دورة عام ٢٠٠٠ الموضوعية للجنة المؤتمرات في نيروبي، فإنها لن تكون قد اتخذت قرارا متسرعا لأن هذه المسألة بحثت بشكل مكثف في كانون الأول/ديسمبر.

٢٢ - **السيد بوهادو** (الجزائر): قال إن وفده بوصفه عضوا في لجنة المؤتمرات يؤيد الاقتراح بقوة ويود أن يفتح من جديد مسألة تكاليف السفر في مشاورات غير رسمية.

٢٣ - **السيد الجمَّال** (مصر)، و**السيد داكا** (زامبيا)، و**السيد عبد الله** (السودان): قالوا إن وفودهم تعرب بدورها عن تأييدها لاتخاذ قرار إيجابي بشأن اقتراح عقد دورة عام ٢٠٠٠ الموضوعية للجنة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٢٤ - **السيد مدينه** (المغرب): قال إن وفده واثق من أن جميع الاستفسارات المطروحة يمكن الرد عليها في سياق مشاورات غير رسمية، وإنه يأمل أن تتوصل اللجنة إلى قرار سريع في هذا الشأن.

٢٥ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يرغب في إثارة عدد من القضايا بشأن خدمات المؤتمرات. فهو يلاحظ بأسف بالغ محدودية تنفيذ الفقرة ١١ من الجزء باء من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤ وإن الأمانة العامة لم تقدم قدرا محدودا من خدمات الترجمة الشفوية للمؤتمرات التحضيرية لمؤتمر ''بيجين + ٥'' ومؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهد في عام ٢٠٠٠.

٢٦ - وقال إن وفده يود أن يعرب أيضا عن عدم رضائه عن الرسالة الموجهة إلى وفد الجمهورية العربية السورية في فيينا من مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة والتي أفادت بأن وثائق الدورة التاسعة للجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي ستعقد في فيينا في الفترة من ٥ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ستتاح باللغات الرسمية الست في نسخ إلكترونية، على الرغم من التأكيدات المتكررة من جانب الجمعية العامة بأن استخدام التكنولوجيا الجديدة لن يكون له تأثير على الأسلوب التقليدي لتوزيع الوثائق. وقال إن وفده يود أن يعرف التوقيت الذي ستناقش فيه هذه المسألة في الدورة المستأنفة.

٢٧ - **السيد رييسكو** (الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات): قال في معرض الرد على الأسئلة التي أثارها الممثل السوري، إنه عملا بالفقرة ١١ من الجزء باء من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤ فإن خدمات الترجمة الشفوية تقدم بقدر ما تكون متاحة. ومع ذلك فإن الأمانة العامة ظلت تبذل جهودا خاصة لتوفير هذه الخدمات رغم المعدل القياسي المرتفع لعدد الجلسات في الأسابيع الأخيرة. ففي أسبوع واحد فقط، على سبيل المثال، تمكنت إدارة خدمات المؤتمرات من خدمة ١٨ جلسة لمجموعة السبعة والسبعين والصين. وتقدم الإدارة خدماتها أيضا للجلسات التي تعقد في نهاية الأسبوع. وأكد أن الأمانة العامة ستبذل قصاراها لضمان تلبية أكبر قدر ممكن من الطلبات.

٢٨ - وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، قال إنه لا يعلم بالوثيقة التي أشار إليها الممثل السوري، وإنه سيجري الاستفسارات اللازمة مع الإدارات المختصة في فيينا وقال إن الوثائق، حسب علمه، عندما تنشر إلكترونيا تتاح معها أيضا نسخ مطبوعة.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/54/427)

٢٩ - **الرئيس**: قال إنه يقترح على اللجنة الخامسة أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

”إن الجمعية العامة،

”تحيط علما بتقرير الأمين العام عن المبادئ التوجيهية لمعايير الرقابة الداخلية، واضعة في الاعتبار المبادئ التوجيهية التي أقرتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الواردة في الوثيقة A/54/427“.

٣٠ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده، متحليا بروح المرونة، سيوافق على اعتماد مشروع المقرر رغم أنه، مرة أخرى، لم يعرض على مجلس مراجعي الحسابات لينظر فيه. وقال إنه لن يوافق في المستقبل على اعتماد أي مشروع مقرر إذا لم تتح للوفود فترة لدراسته لا تقل عن ٢٤ ساعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تجري مناقشة أي تعديلات على مشروع المقرر في مشاورات غر رسمية. وإنه يأمل ألا تحدث في المستقبل حالات أخرى تضطر فيها اللجنة إلى عقد مشاورات غير رسمية أثناء انعقاد الجلسات بسبب إدخال تعديلات على مشاريع المقررات دون استشارة الوفود.

٣١ - **السيد أوداغا جالومايو** (أوغندا): قال إنه راض عن مشروع المقرر لكنه مع ذلك يود أن يذكر بأن اللجنة الاستشارية أشارت إلى أن المبادئ التوجيهية معممة أكثر من اللازم بحيث أنه يصعب تنفيذها. وفي هذا المجال قال إنه يتساءل عما إذا كان بوسع الأمانة العامة أن تشرح الفرق بين إدماج المبادئ التوجيهية في النظام المالي، والإعلان عنها، والأثر الناجم عن كل من هذين الخيارين.

٣٢ - **السيد مير محمد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده لا يستطيع أن يحيط علما بمشروع التعديل المنقح، بسبب الآراء التي أبدتها اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات بخصوص استعمال المبادئ التوجيهية، وإنه سيكتفي بالإحاطة علما بالتقرير الوارد في الوثيقة A/54/427.

٣٣ - **السيد محمود** (إدارة الشؤون الإدارية): قال إنه عقب توصية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية اقترح الأمين العام إدراج إشارة رسمية إلى المبادئ التوجيهية في النظامين الأساسي والإداري الماليين للأمم المتحدة. وإن اللجنة الاستشارية ناقشت المسألة وتشاورت مع مكتب الشؤون القانونية ومجلس مراجعي الحسابات، وقررت أنه من الأفضل عدم تعديل النظامين الأساسي والإداري الماليين للمنظمة. وقال إن الأمانة العامة قبلت توصية اللجنة الاستشارية بأنه لا ينبغي اعتماد المبادئ التوجيهية رسميا، لأن روح هذه المبادئ تشكل بالفعل جزءا لا يتجزأ من إجراءات التشغيل. وعليه، فإن توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية تكون قد نفذت بالفعل وإن كان ذلك غير رسمي.

٣٤ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده سبق أن أشار إلى ضرورة اعتماد المعايير التي سنتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات وإدراجها في النظامين الأساسي والإداري الماليين للمنظمة. ولاحظ أن مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية يريان الأشياء من منظور مختلف، وأن ذلك هو السبب الذي دفعهما إلى تأييد الموافقة على مشروع المقرر. ومضى قائلا إنه من الأهمية بمكان مع ذلك، ملاحظة أن المنظمة تجد نفسها في حالات كثيرة، مثل الحالات المشار إليها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حفظ السلام، في أوضاع صعبة بسبب التجاوزات والغش وسوء الإدارة التي تنجم عن ضعف الضوابط الداخلية. وقال إنه ينبغي ألا تتخلى اللجنة الخامسة عن مسؤوليتها عن كفالة أن تكون الضوابط الداخلية أقوى مما يمكن. ومضى قائلا إن وفده يتعجب لعدم قبول اللجنة للحكمة الجماعية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات رغم أن معظم الوفود في اللجنة هي أيضا أعضاء في هذه المنظمة. واختتم حديثه قائلا إن وفده يتوقع من الأمين العام أن يمتثل إلى أقصى حد ممكن للمبادئ التوجيهية لمعايير المراقبة الداخلية التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

٣٥ - **السيدة بيرغو رودريغز** (كوبا): قالت إن تقرير الأمين العام يؤكد مرة أخرى بشكل واضح الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات بشأن العمل بالمبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وقالت إن أفضل قرار في هذا الشأن هو الإحاطة علما بتقرير الأمين العام دون الخوض في أي تفاصيل أخرى بشأن المبادئ التوجيهية التي يعبر عنها التقرير بشكل بين.

٣٦ - **السيد أور** (كندا): أشار إلى الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/867، وأعرب عن أمله في أن يقوم الأمين العام، عند تقديم النظامين الأساسي والإداري الجديدين إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، بالتأكد من تطابقهما مع المبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وعلاوة على ذلك قال إن الأمين العام، وفقا للفقرة العاشرة من النظام الأساسي المالي والنظام الإداري المالي مسؤول عن التأكد من تناسق النظامين الجديدين مع المبادئ التوجيهية.

٣٧ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن مسألة إدماج المبادئ التوجيهية في النظام المالي ظلت معروضة على اللجنة لعامين. وإنه عملا بطلب الجمعية العامة دراستها بتوسع، أحيلت المسألة إلى مجلس مراجعي الحسابات الذي لم يحبذ، مثله في ذلك مثل اللجنة الاستشارية، إدماج

المبادئ التوجيهية في النظام المالي. وقد توصلت اللجنة الخامسة إلى الاستنتاج نفسه. وقال إنه يمكن للأمين العام أن يصدر المبادئ التوجيهية لتستعملها الأمانة العامة دون أن تكون هذه المبادئ ملزمة. وعليه فهو يقترح الإحاطة علما بالتقرير. لأن أي إجراءات أخرى يمكن أن تثير خلافات تحتاج تسويتها إلى مشاورات غير رسمية.

مسائل أخرى

٣٨ - **السيد مدينه** (المغرب): أشار إلى التعميم الإعلامي بشأن الامتحان التنافسي لعام ٢٠٠٠ لشغل وظيفة منسق اللغة العربية (ST/IC/2000/33)، وقال إنه بالإضافة إلى ذكر اللغة العربية كلغة أساسية، يشير المنشور في الفقرة (ز) هذه إلى أن المعرفة العملية باللغة الانكليزية تعتبر شرطا بينما تعتبر معرفة اللغات الرسمية الأخرى ميزة فقط. وأضاف قائلا إن هذه الشروط يمكن أن تستبعد المرشحين الناطقين بالعربية من غير ذوي الإلمام الجيد باللغة الإنكليزية، وقال إنه يود أن يعرف الطريقة التي يمكن بها معالجة هذا الموضوع، وإنه قد تم في العام الماضي إلغاء امتحان تنافسي بسبب وجود شواغر مماثلة.

٣٩ - **السيد رييسكو** (الأمين العام المساعد لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات): قال إن وظيفة منسق اللغة العربية، في حدود معلوماته، تقع ضمن اختصاص مكتب إدارة الموارد البشرية.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٢٠.